شجب العملية الإرهابية في تونس لا لقانون الطوارى ء

عد العملية الإرهابية لباردو في 18 مارس 2015 وعملية سوسة في 26 جوان نفذت داعش عمليةب إرهبية جديدة يوم 24 نوفمبر 2015. عملية إنتحارية استهدفت حافلة تنقل الحرس الرآسي كانت متوقفة في شارع محمد الخامس في وسط العاصمة تونس وأمام المقر السابق لحزب بن علي : التجمع الدستوري الديموقراطي المنحل . وارتفعت حصيلة الضحايا إثر هذه العملية إلى 12 قتيل و 20 جريح . وعلى إثر هذه العملية عمدت الحكومة إلى استخدام قانون الطوارىء مثلما فعلت إثر عملية سوسة ولكنها ضاعفت هذه المرة هذا الإجراء . كما أعلنت حضر الجولان من الساعة التاسعة ليلا إلى الساعة الخامسة صباحا . في إقليم تونس الكبرى . وذلك لمدة شهر . فضلا عن ذلك فإن الحكومة منعت حق الإضراب و حق التجمع . ومن ناحية أخرى عمد الإتحاد العام التونسي للشغل إلى إلغاء إضراب عام كان يعتزم القيام به في جهة تونس يوم 25 نوفمبر التزاما منه " بالوحدة الوطنية ".

نحن الإشتراكيون المنتمون إلى منظمة " الوحدة الأممية للعمال - الأممية الرابعة " نشجب هذه العملية و نعتبر أن عمليات داعش تهيأ مناخا مناسبا لإعطاء مشروعية للسياسات القمعية . كما نعتبر أن السياسات القمعية للحكومة التونسية تضر بالتعبئة الجماهيرية وتعطي الدليل على الدور المضاد للثورة الذي تلعبه داعش ضد المسار الثوري في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط . كما نعتبر أن الحكومات التي تعاقبت منذ الإطاحة ببن علي تعمل على التحكم في الحركة الشعبية وترفض الإستجابة لأبسط المطالب الجماهيرية . كما أن الحكومة الحالية للباجي قائدالسبسي ونداء تونس تنفذ سياسات " ديمقراطية " رجعية مملاة من الدوائر الإمبريالية . ومثلما هو الشأن بالنسبة للعمليات السابقة فإن الحكومة توظف العملية الحالية لكسب الشرعية في ذات الحين الذي تضيق فيه على الحريات وتضرب نضالات العمال بتجميد حق الإضرلب والتجمع وإعلان حالة الطوارىء ومنع الجولان باسم " الوحدة الوطنية " و" مقاومة الإرهاب " في حين أن التحول الديموقراطي لم يسجل أي تقدم والأزمة الإقتصادية و الإجتماعية تزداد تعمقا والحياة الإنسانية الكريمة أصبحت صعبة المنال .

وبصفة متوازية ما انفكت الحكومة توظف العملية الأخيرة لتدعيم التعاون مع الإمبريالية . وفي هذا الإطار أمضت في بداية نوفمبر اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي بقيمة 23 مليون أورو لتعصير القطاع الأمني . كما أعلنت ذات الحكومة عن تخصيص 20 بالمائة من ميزانية الدولة لوزارتي الدفاع و الداخلية . وهكذا فإن الحكومة تجبر الشعب على الإختيار بين إرهاب داعش و إرهاب الدولة .

1 / 2

-
.
:
.

-

-

-

2015 25 -